مجلة (المُدبّـر) المجلد 09، العدد 01، 2022
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 177-204

علاقة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتحول الرقمي

The relationship of economic intelligence in Algerian economic institutions with digital transformation

تاريخ الاستلام: 2022-05-01 تاريخ قبول النشر: 2022-06-27

طريق مسعودة، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القطب الجامعي بالقليعة، تيبازة، الجزائر.
مخبر الدراسات والبحث حول الاقتصاد الرقمي.
البريد الإلكتروني : mtriek@esgen.edu.dz

Abstract :

This study seeks to show the impact of digital transformation on the practice of economic intelligence in Algerian economic institutions, by trying to identify the reality of economic intelligence in Algeria, and linking the digital transformation of the economy to the needs of the field of economic intelligence for information, which is considered its first challenge. This study has concluded that despite the efforts made in the areas of economic intelligence and digitization of the economy, is still in the beginning and requires paving to provide the requirements of digital transformation, and to spread the culture of digitization and economic intelligence alike, not only at the level of economic institutions but at all levels.

Keywords : Economic intelligence, digital economy, information technology, digitization, economic institutions.

مجلة (المُدبّـر) المجلد 09، العدد 01، 2022
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 177-204

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى تبيان تأثير التحول الرقمي على ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال محاولة الوقوف على واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر من جهة، وربط التحول الرقمي للاقتصاد باحتياجات مجال الذكاء الاقتصادي للمعلومات التي تعتبر أول تحدي له من جهة أخرى. وقد توصلت هذه الدراسة الى أنه رغم الجهود المبذولة في مجالي الذكاء الاقتصادي والتحول الرقمي، لا يزال الطريق في أوله ويتطلب تعبيده توفير متطلبات التحول الرقمي، ونشر ثقافة الرقمنة والذكاء الاقتصادي على حد السواء، ليس فقط على مستوى المؤسسات الاقتصادية وانما على جميع المستويات.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الاقتصاد الرقمي، تكنولوجيا المعلومات، الرقمنة، المؤسسات الاقتصادية .

1. مقدمة:

لقد شاع في السنوات الأخيرة مصطلح الذكاء الاقتصادي في الوسط الأكاديمي والإعلامي المتخصص في الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بعد ما أصبحت عدة ميادين متداخلة؛ ولم يعد تطوير المهارة مع المراقبة عن بعد لنشاط المنافسين كافيا. إن المعلومة التي تعرف بالاستراتيجية باتت جزءا من الأسلحة الضرورية لفرض المواقع في الأسواق ويتطلب ذلك تحديدها، جمعها ومشاركتها؛ من أجل استعماله في أخذ القرارات التي تكون في أغلب الاحيان مصيرية بالنسبة للمؤسسة.

كما أحدث التحول الرقمي تغيير في العديد من القطاعات، خاصة تلك التي أدركت ان الخطر يكمن في القدرة على المنافسة والاستمرارية والبقاء. يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر "مجتمع المعلومات والمعرفة وهو ما يعرف بـ "اقتصاد المعرفة"، وضمان المعرفة من أجل الاستفادة من الكم الكبير للمعلومات المتاحة سوف يساهم في تنمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية من أجل مواكبة التحولات الحاصلة على المستوى العالمي. تعتبر الرقمنة اليوم فرصة كبيرة لمجال الذكاء الاقتصادي حيث أصبح الوصول الى جميع البيانات big data الان أسهل وسرع بفضل التكنولوجيا الرقمية.

أ- **الإشكالية:** يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي:

كيف يمكن أن يكون التحول الرقمي أداة لتطوير الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

ب- **الفرضيات:** من أجل الاجابة على إشكالية الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- المسألة الأساسية في الذكاء الاقتصادي لا تنحصر في التراكم العشوائي للمعلومات بكل أنواعها. بل يتعلق الأمر بالإنتاج المعرفي المهيكل لمساعدة المؤسسات على الدفاع عن اقتصادياتها في المنافسة الاقتصادية،

- التحول الرقمي الجيد سوف يعزز مكانة قطاع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائري.

جـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان دور الذكاء الاقتصادي في تنمية المؤسسات الاقتصادية، والاقتصاد الوطني ; وكيف يمكن للتحول الرقمي أن يساهم في ترسيخ هذه الظاهرة، التي تعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة للمؤسسة تأهلها للعب دور المنافس على الساحة الدولية وفرض وجودها.

د- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة الى مواكبة التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة الى ضرورة وعي المؤسسات بأهمية الذكاء الاقتصادي وأهمية التحول الرقمي اللذان يعتبران الحل الامثل لرفع التحدي الكبير الذي يواجه المؤسسات الاقتصادية اليوم المتمثل في القدرة على التأقلم بسرعة.

هـ منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الضروريان لوصف الظاهرة وتحليل المعلومات المرتبطة بها من اجل التمكن من الاجابة على الاشكالية المطروحة. اما مصادر المعلومات فهي نتيجة عملية مسح مكتبي سمح بإيجاد كتب معظمها باللغة الفرنسية وبدرجة اقل باللغة العربية، بالإضافة الى شبكة الانترنت وفيها الكتب الالكترونية، المجلات، والملتقيات، الأوراق البحثية وغيرها من المراجع.

2. مفهوم الذكاء الاقتصادي

الذكاء الاقتصادي هو الأدوات والأساليب لفهم الأسواق والعملاء والمنافسين واللوائح والقوانين وكل ما يحكم نشاط المؤسسة بشكل أفضل. إن التحدي المفروض اليوم هو

الوصول إلى المعلومة الصحيحة وليس التقريبية، لأنها تساعد على حل المشاكل والوقاية منها، بأخذ القرارات المناسبة، وسبق المنافس، وتطوير أساليب العمل والمنتوج في وقت وجيز.

1.2 تعريف الذكاء الاقتصادي

يعتبر المصطلح حديثا في اللغة العربية، إنه ترجمة منقولة عن اللغات الأوربية كالفرنسية Intelligence Economique أو التنافس الذكي Intelligence Competitive أما اللغة الإنجليزية فتستعملBusiness Intelligences .

يعرف البعض الذكاء الاقتصادي بأنه البحث عن المعلومة وجمعها وتحويلها إلى معرفة، ثم استغلالها في ما يخص يقظة المؤسسات، بتحليل الأخطار الاقتصادية الناتجة عن التسابق في اكتساب الأسواق العالمية. وفريق آخر يعتبره هو نفسه الجوسسة الاقتصادية خاصة أن المصطلح الأنجلوسكسوني يرتبط في ذهنهم بوكالة الاستخبارات Central Intelligence Agency المركزية الأمريكية؛ وفي نظر المتخصصين هي: مجموعة من الوسائل البشرية والتقنية التي يتم وضعها للوصول إلى تطور مؤسسة اقتصادية لقطاع ما، ويتعداه حتى يشمل اقتصاد بلد ما. إنّ الذكاء الاقتصادي بعبارة أخرى، يهتم بكل ما يجرى ويفعل في الأسواق. إنه نظام كامل تتوحد فيه التقنيات والكفاءات البشرية.

اقدم تعريف للذكاء الاقتصادي وضع سنة 1958 من قبل هنز بيترلوهن Hans peter luhnأحد رواد الاعلام في الجيش الالماني باعتباره اول من فكر في استعمال الاعلام الآلي كوسيلة لحل مشاكل تنظيم وتخزين الوثائق؛ وكان قد تحدث آنذاك عن Business intelligenceوقد عرفه على انه "كل نظام للاتصال يخدم تسيير النشاطات. بمعنى اوسع، يمكن اعتباره نظاما ذكيا ويمكن تعريف الذكاء بمعنى عام

على انه القدرة على فهم العلاقات ما بين الاحداث الجارية بشكل يقود نحو الهدف المرغوب "[1].

اما التعريف الحديث للذكاء الاقتصادي، وضع سنة 1967 من طرف ويلينسكي Wilensky haroldفي كتابه "l'intelligence organisationnelle"، على انه " نشاط انتاج المعرفة التي تخدم الاهداف الاقتصادية والاستراتيجية لمنظمة ما، تم جمعها ومعالجتها وتحليلها في اطار قانوني من مصادر مفتوحة[2].

و كان أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي لهنري مارتر Henri MARTRE سنة 1994 حيث تم تعريفه على انه مجموعة النشاطات المنسقة للبحث عن المعلومة النافعة ومعالجتها وتوزيعها على الفاعلين الاقتصاديين قصد استغلالها لصياغة استراتيجيتهم؛ تتم هذه النشاطات بصفة قانونية مع الاخذ بجميع ضمانات الحماية اللازمة لحفظ ارث المؤسسة فيما يخص المعلومات[3].

والذكاء الاقتصادي هو تقنية لفهم الماضي والتنبؤ بالمستقبل من خلال مجموعة واسعة من التقنيات التي تسمح بجمع وتخزين وتحليل البيانات والوصول لمساعدة المستخدمين ورجال الاعمال، وبتحليل أداء الاعمال من خلال رؤية تعتمد على البيانات من أجل اتخاذ أفضل القرارات[4].

اما التعريف الرسمي الذي اعتمدته الجزائر للذكاء الاقتصادي فهو " عملية جمع وتحليل ونشر المعلومات المفيدة التي تساهم في انتاج المعارف الضرورية لصنع القرار ولإدارة المؤسسات المكونة للنسيج الصناعي الوطني؛ ويمكن اعتباره طريقة للتوقع والاسقاط في المستقبل بالاعتماد على الروابط التي تجمع بين المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين[5] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الذكاء الاقتصادي هو مجموعة الأنشطة المنسقة للبحث، المعالجة وتوزيع وحماية المعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين

والمحصل عليها بطريقة نظامية في أحسن الشروط للنوعية، الزمن والتكلفة. فهناك مزيج بين المراقبة، الاستماع للمحيط والجوسسة الصناعية.

2.2 خصائص الذكاء الاقتصادي

من خلال مختلف التعاريف التي تم تقديمها وغيرها، فإن مفهوم الذكاء الاقتصادي يتميز بالخصائص التالية[6]:.

- الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات؛
- وجود ادارة قوية لتنسيق جهود الاعوان الاقتصاديين؛
- وجود علاقة قوية بين المؤسسات والجامعات والادارات المركزية والمحلية؛
- ادماج ممارسات جماعات الضغط والتأثير؛
- ادماج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والجيوسياسية؛
- اعتماد العالمية كسلم لاتخاذ القرار؛
- السرية في تسيير المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية؛
- حماية الإرث الوطني ببعدية التكنولوجي والصناعي.

يتبين أن الذكاء الاقتصادي هو وسيلة أساسية في بناء استراتيجية تسمح للمؤسسة بالحصول على الميزة التنافسية، وللدولة بتنمية اقتصادها واعتلاء مراتب مهمة بين الدول.

3.2 وظائف الذكاء الاقتصادي

للذكاء الاقتصادي ثلاث وظائف وهي اليقظة، والحماية، والتأثير نستعرضها فيما يلي باختصار:

1.3.2 اليقظة- الرصد والمراقبة-

اليقظة حسب الجمعية الفرنسية للتقييس " AFNOR" هي النشاط المتواصل وفي جانب كبير منه متكرر وهادف إلى المراقبة الايجابية للمحيط التكنولوجي والتجاري....الخ، لأجل التكهن بالتطورات الحاصلة في مجال معين[7].

وهي أيضا، أداة دعم القرار الاستراتيجي تسمح بتمكين المؤسسة من استشعار التهديدات المحتملة قبل وقوعها واستباق المتغيرات البيئية والاستجابة لها، بالإضافة الى توفير بيئة مناسبة للإبداع؛ فكلما ارتفع مستوى ترصد ويقظة المؤسسة الاقتصادية ارتفع معه مستوى قدرة المؤسسة على التحسين والتطوير وبالتالي الابداع بطريقة مستمرة[8].

يتمحور عمل اليقظة أساسا حول ثلاث عمليات وهي الاكتشاف والتعلم والتوقع .

-**الاكتشاف:** وهو اكتشاف منافسين جدد او محتملين، والتعرف على المشاريع التي يمكن ابرام شراكة معهم من اجل التطوير ودراسة السوق من أجل اكتشاف الفرص المتاحة.

-**التوقع:** دراسة المحيط لتوقع أي تغيرات يمكن ان تمس المحيط او نشاط المنافسين.

- **التعلم:** التعلم من التجارب السابقة لتفادي الاخطاء والتركيز على أسباب النجاح.

تجدر الاشارة الى أن الذكاء الاقتصادي يختلف عن اليقظة؛ فاليقظة تهتم برصد بيئة المؤسسة (بيئة تكنولوجية، تجاريه، التنافسية، الاجتماعية) للحصول على المعلومات في الوقت المناسب لمواجهة المخاطر الخارجية المحتملة، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل إذ يستخدم نتائج اليقظة بغية التأثير على بيئة المؤسسة، بالإضافة لمواجهة المخاطر فهو يسمح بالاستخدام الهجومي للمعلومات[9].

2.3.2 . الحماية -الامن والأمان-

يهدف الذكاء الاقتصادي الى الحفاظ على المعلومة من أخطاء الاهمال وعدم الكفاءة كحذف البيانات او اتلافها؛ كما يحدد الذكاء الاقتصادي الملفات التي يجب فتحها وتلك التي يجب حمايتها من خلال استعمال بعدي اليقظة والحماية. الحماية في الذكاء الاقتصادي تعني توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها، ومن الانشطة الخارجية والداخلية التي يمكن ان تكون مصدر خطر على نشاط المؤسسة، لذا فلا بد من توفير الوسائل اللازمة لضمان حمايتها.

3.3.2. التأثير - الثقة والمصداقية والقدرة على الاقناع-

التأثير هو استخدام المعلومة بطريقة تمكن المشروع من العمل لجعل بيئتها اكثر ملاءمة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية.

والتأثير ليس الفرض بل الاقناع، ويتميز تطبيقه أو ممارسته حسب ثلاثة ظروف زمنية متعاقبة: الدقة والوضوح؛ الارادة؛ والفرصة. عرف التأثير على أنه "استراتيجية وتكتيك اقناع يقوم بها صناع القرار بطريقة أخلاقية ومهنية انطلاقا من معالجة مناسبة للمعلومات"[10].

4.2. دور الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية

لقد اقترنت المؤسسة بالمعلومة في الوقت الذي اصبح فيه قياس مدى نجاعة وقدرة تنافسية المؤسسات مرهون بقدرتها على حسن تسييرها للمعلومات؛ وتسيير المعلومات يجب ان يتخذ منهاجا جديدا يترتب عليه تحديد الحاجة للمعلومة في البداية ثم جمعها ومعالجتها فتحليلها وصولا الى توزيعها على المهتمين بها داخل المؤسسة لاستخدامها بما يخدم اهداف المؤسسة وفقا للاستراتيجية المرسومة.

1.4.2. دور الذكاء الاقتصادي في بعث نشاط المؤسسات الاقتصادية

المؤسسة هي النواة الاساسية لأي اقتصاد فهي بذلك اول الفاعلين في خلق الثروة وتوفير الجو الملائم والمناسب للعاملين فيها للابتكار والابداع من اجل تصور مستقبل افضل؛ لدى فهي دائما مطالبة برفع التحدي من خلال استخدام مختلف الوسائل والآليات المساعدة على ذلك. اصبحت اليقظة مهما كان نوعها تكنولوجية او تجارية او غيرها ضرورة لا مناص منها من اجل جعل متخذي القرار داخل المؤسسة في تأهب دائم ومستمر للحصول على المعلومات المفيدة التي تضمن اتخاذ القرارات الصائبة من اجل استمرار المؤسسة وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات المحتمل حدوثها في محيطها. فالذكاء الاقتصادي يكون بذلك وسيلة ناجعة لتطوير اي مؤسسة ومجال مفتوح للإبداع وفرصة لا تضيع للتميز كما يعتبر أداة فعالة لزيادة القدرة التنافسية.

1.1.4.2. وسيلة للتطور ومجال للإبداع وفرصة للتميز

إن الذكاء الاقتصادي كوسيلة اتصال بين المؤسسة ومحيطها يقود استراتيجيات التمييز في المؤسسة الى طرح منتجات ذات تنافسية عالية في الأسواق، بالاعتماد على المعلومة التي تصبح بذلك مصدرا للأرباح وضمانا لاستمرار وبقاء المؤسسة. للحفاظ على الميزة التنافسية، ينبغي على المؤسسة أن تكون سباقة للحصول على المعلومات والإشارات التي تسمح لها بالتنبؤ بالاحتياجات، وردة فعل السوق، مثلا: اطلاق منتج جديد، التغير في التشريعات، ظهور تكنولوجيات جديدة...الخ. كما أظهرت التطورات الحديثة للأعمال المرتبطة بالإبداع، الدور المهم للمعلومة، واستغلالها الفعال في تطوير الابداع، لذلك فان ضرورة مراقبة حركات البيئة بصورة مستمرة تبدو من الاعمال المميزة للذكاء الاقتصادي[11].

2.1.4.2. أداة لزيادة القدرة التنافسية

تكمن أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة لزيادة تنافسية المؤسسة في توفير المعلومات والمعارف المناسبة في الوقت المناسب وبشكل مستمر لمواجهة تهديدات المنافسين التي يمكن ان تمس الانظمة التكنولوجية، السياسية، الاقتصادية، القانونية والاجتماعية، وبالتالي تؤثر على مركزها التنافسي؛ من خلال الاعتماد على الذكاء الاقتصادي لتنفيذ القرارات الاستراتيجية المتخذة وتفعيل آليات التأثير والحماية[12]، يكون هذا الاخير قد ساهم بقدر وفير في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.

2.4.2. دور الذكاء الاقتصادي في تنمية الاقتصاد الوطني

تحتاج الدولة بصورة مستمرة الى معرفة ما يجري في اقتصاديات الدول الأخرى (خصوصا المنافسة لها)، لدى فهي بحاجة الى معلومات تساعدها وتفيدها اثناء بناء خططها ورسم استراتيجيتها لحماية اقتصادها من الهجمات المحتملة التي قد تتعرض لها مؤسساتها او قطاعاتها الاستراتيجية[13]. تقوم الدولة من أجل ذلك بوضع منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي، في شكل استراتيجيات وخطط لاختراق الاسواق الخارجية بجميع الوسائل المشروعة والممكنة، من خلال التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف المراكز

العليا لاتخاذ القرار، مع ضمان التواصل مع فروع المؤسسات الكبرى ومراكز البحث العلمي والخبراء. يظهر دور الذكاء الاقتصادي في الحياة الاقتصادية في مساهمته في تعزيز تنافسية الدولة وتحسين ظروف الاقتصاد وضمان أمنه وتمكين متخذي القرار من الوصول الى قرارات تصب دائما في مصلحة الدولة.

1.2.4.2. تعزيز تنافسية الدولة

يساهم نظام الذكاء الاقتصادي الفعال في دعم عملية البحث والتطوير والارتقاء بنشاط الابتكار والابداع على مستوى الدولة، مما يسمح لها بكسب مكانة بين باقي الدول واقتناص الفرص والحصول على حصص من الاسواق العالمية، وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الاستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة[14].

2.2.4.2. تحسين الاقتصاد وضمان أمنه

يقوم نظام الذكاء الاقتصادي على سياسة متينة مرتكزة على توفير البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية وتوسيع فرص العمل، وتسيير سبل التقدم والرفاهية للمجتمع، ومنع التهديدات الاقتصادية، وتعظيم التنافسية وحماية الارث المعرفي من الجوسسة الاقتصادية وتعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع وضمان أنه[15].

3.2.4.2. تحسين عملية اتخاذ القرار

يعمل الذكاء الاقتصادي أيضا على تحسين جودة القرارات المتخذة على المستوى الكلي وذلك من خلال استعمال نظم ادارة المعلومات، والتطبيقات التكنولوجية الحديثة بهدف تجميع وتخزين وتوفير البيانات والمعلومات؛ أي ان الذكاء الاقتصادي يقود الدولة الى اتخاذ قرارات صائبة، مفيدة وعقلانية في الاوقات المناسبة[16].

3. واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

نشأت فكرة الذكاء الاقتصادي مع ظهور اقتصاد السوق أين أدت المنافسة الشديدة بين الدول المتقدمة الى بداية الهجومات التجارية والجوسسة الاقتصادية؛ أما بالنسبة

لباقي الدول ومن بينها الجزائر فقد استغرقت الفكرة الكثير من الوقت لكي تلقى الاهتمام من طرف المختصين.

1.3. التسلسل الزمني لتكشف ظاهرة الذكاء الاقتصادي في الجزائر

عانت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر خلال مسيرتها، من عدة مشاكل كضعف الاداء وعدم القدرة على تقديم منتجات ذات الجودة المطلوبة من قبل المستهلكين، مما ادى الى فقد ثقة المستهلك تجاه منتجاتها. وقد دام هذا الوضع طويلا بسبب الضعف الذي ميز عمليات تنفيذ المخططات التنموية التي وضعتها الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني. من جانب آخر فان غياب القطاع الخاص على الساحة الاقتصادية في جميع الميادين حال دون وجود منافسة فعلية تدفع بالمستثمرين الى خوض غمار المنافسة من خلال انشاء استثمارات تساعد في دفع عجلة النمو وتوفر بذلك السلع والخدمات التي تليق بالمستهلك الجزائري.

أخذا بعين الاعتبار الوضع المزرى للمؤسسات الاقتصادية، وبالنظر الى تجارب المؤسسات الاقتصادية الناجحة في مختلف الدول، بدأ التفكير في ادخال الذكاء الاقتصادي ضمن اولويات اهتمامات المؤسسات الاقتصادية باعتباره أداة لتطوير مختلف المؤسسات في جميع الميادين وعلى رأسها الميدان الصناعي الذي عرف تراجعا كبيرا.

فقد عزمت الدولة على التفكير في وضع ميكانيزمات حقيقية لإرساء قواعد صحيحة لمفهوم الذكاء الاقتصادي، انطلاقا من سنوات الالفين 2000 وكانت البداية مع صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية الذي طرح للمناقشة عل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حاليا) سنة 2004. تتلخص اهم النتائج التي تمخضت عن مناقشة تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي[17]:

– الاعتراف بالمعلومات كمورد قيم، ومصدر للقوة وبالتالي ادراك أن المعلومات هي الموارد التنظيمية الحيوية التي يجب استخدامها بشكل كامل وعلى نطاق واسع قدر الإمكان؛

– اشراك جميع موظفي الإدارة في ادراك مدى ارتباط الأهداف المنشودة مع التكاليف الناتجة عن الأنشطة الواقعة تحت مسؤوليتهم؛ بالإضافة الى تطوير العمل الجماعي والقدرة على تحديد مؤشرات الأداء بالخصوص، مؤشرات رضا العملاء؛

– تنشيط المجلس الوطني للإحصاء وتعزيز التشاور وتنسيق الإحصاءات، ولا سيما لخلق قواعد البيانات المشتركة بين العديد من الإدارات الوزاري.

وفي سنة 2006 ادرجت الحكومة في استراتيجيتها الموجهة للإنعاش والتنمية الصناعية فكرة الاعتماد على الذكاء الاقتصادي باعتباره أداة مساعدة على تطوير هذا المجال من خلال ادراج مدلول الذكاء الاقتصادي ضمن الاستراتيجية الوطنية الصناعية من أجل تحقيق الاهداف التالية[18]:

– نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي من أجل تطوير السلوكيات الفردية والجماعية للفاعلين الاقتصاديين للقطاعين العام والخاص في اطار رؤية جماعية ومتعددة الاختصاصات؛

– ضمان تعاون القطاعين العام والخاص وتطوير نظرة جديدة لعلاقتهما القائمة على الثقة المتبادلة الضرورية لتطوير الصناعة الوطنية؛

– تطوير الوظيفة الاستشرافية من خلال التنسيق بين الهيئات العمومية والمؤسسات والجامعات ومراكز البحث والفاعلين الاقتصاديين من اجل ضبط التطوير وتحديد الاعمال الاستراتيجية التي يجب القيام بها على المديين المتوسط والطويل في مجال الصناعة الوطنية.

وكانت وزارة الصناعة قد سطرت عدة دورات تكوينية لفائدة اطارات المؤسسات الاقتصادية من اجل تعزيز وترسيخ فكرة اهمية الاعتماد على الذكاء الاقتصادي؛ ودفع

عجلة النمو والرفع من تنافسية المؤسسات محليا ودوليا. الا ان الجهود المبذولة لم تكن كافية فلم يشهد الاقتصاد الوطني أي تطور يسمح لها بتحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2009/2008 اين احتلت الجزائر المرتبة 99 من بين 134 دولة شملها التقرير[19]. يعكس هذا الترتيب وضع الاقتصاد في تلك الفترة التي لا يمكن وصفها سوى بعدم الاستقرار وفشل الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتنافسية الدولة؛ لا سيما عدم استقرار البيئة الاقتصادية وضعف الاهتمام بالبحث والتطوير.

ومن أجل تقويم الوضع العام للمؤسسات الاقتصادية وجعلها أكثر تنافسية كانت الجزائر قد استحدثت سنة 2008، مديرية عامة لليقظة الاقتصادية والدراسات والاستشراف على مستوى وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات تشمل قسم الدراسات والاستشراف وقسم المواكبة التكنولوجية واليقظة الاقتصادية كلف هذا الاخير، لا سيما بما يلي[20]:

-انشاء بنك للمعلومات خاص بالإعلام في المجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والاسواق؛

-تحليل ومعالجة المعلومات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا التي لها انعكاسات على الصناعة والاستثمار ومساهمات الدولة وضمان حمايتها؛

-حث المؤسسات على تطوير قدراتها في مجال القدرات الاستراتيجية، بتسهيل حصولها على الوسائل التي تسمح لها بالقيام، على الدوام، بتحديد مواطن ضعفها وتثمين مواطن قوتها واستغلال الفرص التي يوفرها لها محيطها.

من جانب آخر فقد تم تنظيم عدة ملتقيات على المستوى الدولي والمحلي، على غرار، الملتقى الدولي الموسوم "حكامة المؤسسات والذكاء الاقتصادي" سنة 2008، من تنظيم جامعة التكوين المتواصل الذي كانت مداخلات الخبراء الجزائريين تصب فيما مفاده ضرورة العمل على إرساء الذكاء الاقتصادي وإدخال المعلومة كعنصر أساسي

في صناعة القرار والتخطيط المستقبلي، من خلال استخدام رصد المعلومات وتوظيف الخبراء في المعلوماتية الاقتصادية ودراسة المنتوجات الجديدة التي تطرحها المؤسسات الأجنبية في السوق في مختلف الصناعات، واستخدام وسائل النفوذ واللوبيات ومجموعات الضغط.

توالت الملتقيات التي كانت تصب في موضوع الذكاء الاقتصادي بربطه تارة بإدارة المعرفة، ثم بالتنافسية المستدامة في منظمات الاعمال الحديثة، وبعدها بمتطلبات التنمية وتارة بالأنظمة الرقمية ثم باعتباره الاداة الاساسية للمنافسة.

بالموازاة كانت الجزائر حريصة على الاهمام بالتكوين في مجال الذكاء الاقتصادي من خلال فتح تخصصات للذكاء الاقتصادي على مستوى الجامعات الجزائرية واعداد برامج تكوينية شملت اطارات عدة مؤسسات كسوناطراك وسونلغاز وسيفيتال، نفطال، صيدال، الجزائر للاتصالات والجزائر للطيران وبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتكملة لهذه الجهود قامت المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاستشرافية بإصدار دليل التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية سنة 2010، وقد تم ادماج البرامج التكوينية في المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي وحتى في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[21].

في سنة 2011 قام المعهد العالي للتسيير والتخطيط بالشراكة مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بإطلاق تكوين في الماستر تخصص "الذكاء الاقتصادي والادارة الاستراتيجية للمؤسسات"، وفي سنة 2012 اقترحت بدورها المدرسة الوطنية للمناجمنت التكوين في ماستر في الذكاء الاقتصادي، اما الفترة الممتدة من 2014–2016 فقد شهدت الساحة الاقتصادية نشأة توأمة بين الاتحاد الاوربي والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية استطاعت هذه الاخيرة من الحصول على الطرق الجديدة للتحليل في مجال الذكاء الاقتصادي[22].

ولا تزال المؤتمرات والندوات تعقد للتحسيس حول أهمية اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، والهيئات الوزارية تسعى الى توسيع دائرة التكوين في الموضوع ووضع نظام للذكاء الاقتصادي الا ان الذكاء الاقتصادي في الجزائر لا يزال يواجه صعوبات في تطبيق فحوى الذكاء في الحياة الاقتصادية للمؤسسات.

2.3. الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية

يوجد ثلاثة أنواع من المؤسسات في الجزائر، المؤسسات الوطنية، المؤسسات الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يعاني النوع الاول من هذه المؤسسات من غياب المنافسة وبالتالي عدم وجود حافز لوضع نظام للذكاء الاقتصادي، وبالنسبة للمؤسسات الكبيرة الخاصة فقد أدرك مسيروها ضرورة وجود نظام للذكاء الاقتصادي لما له من فائدة لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من توفرها على أرضية جيدة لممارسة الذكاء الاقتصادي، إلا أن هذا المفهوم بقي غير معروف لديها بسبب غياب التحسيس والعروض الملائمة، وجهل انعكاسات وجود نظام للذكاء الاقتصادي من عدمه على نشاط المؤسسة.

لقد بينت الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2017، التي أثرت على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة، بإجماع مختصين في الاقتصاد أنه لو كان هناك تنبؤ واستعمال للذكاء الاقتصادي في التسيير لاستطاعوا تجنب الازمة.

في الوقت الحالي جميع المؤسسات الجزائرية مطالبة بالمساهمة في تنويع الصادرات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع إيرادات الدولة من العملة الصعبة من خلال مواكبة المنافسة العالمية، لن يحدث هذا الا اذا اعتمدت على الذكاء الاقتصادي كنظام مدمج داخل تنظيمها لكي تصبح أكثر كفاءة وفعالية وتنافسية.

أما عن الأسباب الخارجية التي وضعت المؤسسات الجزائري أمام خيار الذكاء الاقتصادي باعتباره أهم الطرق الجديدة في عملية التسيير لتحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها فهي كالتالي:

1.2.3.الانتقال الى اقتصاد السوق: يعتبر انتقال الجزائر من مرحلة التسيير الاشتراكي الى اقتصاد السوق بداية طريق البحث عن النجاعة والفعالية من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية. الانتقال لاقتصاد السوق يعني انفتاح السوق المحلية على المنتجات والاستثمارات الاجنبية مما يحتم على المؤسسات الجزائرية مهما كانت طبيعتها ومهما كان حجمها الارتقاء الى مصاف المؤسسات المتطورة، ولتحقيق ذلك وجب عليها الاعتماد على الذكاء الاقتصادي.

2.2.3.التطورات التكنولوجية: وعلى رأسها تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وما نتج عنها من تطور أنظمة المعلومات، والتغير في نمط التبادل. لقد اصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد أهم الأسس التي يرتكز عليها الذكاء الاقتصادي، اذا علمنا أن الحصول على المعلومة واستعمالها بطريقة صحيحة وفعالة تمنح للمؤسسات الافضلية وتحصنها ضد منافسيها المحتملين. يجب الاشارة الى أن التطورات التكنلوجية قد ساهمت بقدر وفير في تشجيع المؤسسات الاقتصادية لبناء نظام للذكاء الاقتصادي.

4. اثر التحول الرقمي على الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يعتبر الذكاء الاقتصادي عنصرًا أساسيًا بالنسبة لأي مؤسسة تسعى الى البقاء في صدارة المنافسة في ظل التحولات الحاصلة من جراء التطور المستمر والسريع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الذي يشهده العالم في الآونة الاخيرة، اين أصبحت المعلومات أساس بناء استراتيجية محكمة واتخاذ القرارات الملائمة من أهم الوسائل التي تمنحها الافضلية بالنسبة لمنافسيها.

1.4. التحول الرقمي للمؤسسات الجزائرية

لقد جاء في خطاب ممثل الجزائر بعنوان "آفاق التحول الرقمي في الجزائر" خلال الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع الذي نظمته الاسكوا بتاريخ 16 ديسمبر لسنة 2021، أن الحكومة الجزائرية قد قامت بإدراج تطوير

تكنولوجيا الاعلام والاتصال وما ينتج عنه من تحويل رقمي للمجتمع الجزائري ضمن قائمة أولوياتها من اجل تشييد مجتمع معلومات شامل والارتقاء بالجزائر الى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة، وقد ساهمت الازمة الصحية التي مرت بها البلاد على غرار باقي دول العالم (جائحة كوفيد 19) في توجه الجزائر شعبا وحكومة الي الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال كقوة دافعة للإنعاش الاقتصادي[23].

تجدر الاشارة الى أن الجزائر قد وضعت سنة 2008 استراتيجية متدرجة سميت "مشروع الجزائر الالكترونية 2013" ضمن المبادرات والمشاريع التي تبنتها الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، سعيا منها الى ارساء نظام الكتروني متطور وشامل، وتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والادارة العمومية وقطاعي التربية والتعليم، والشركات والادارات. كما جعلت الدولة من الرقمنة أساسا لنجاح استراتيجية "الجزائر رؤية 2035" التي تبنتها وزارة المالية، والتي تهدف الى تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على ثمانية 08 قطاعات وهي السياحة، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، ومواد البناء، صناعة السيارات، الالكترونيك، الكهرباء، القطاعات المتجددة والنسيج.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية فقد سجلت اولى بوادر التحول الرقمي من خلال بعض التعاملات التجارية كاستعمال بطاقات الدفع والسحب والائتمان الالكترونية كوسيلة للسداد والسحب، وهي مؤشر ايجابي كمرحلة اولية للدخول في الاقتصاد الرقمي.

ويعمل الاقتصاد الرقمي على نشر "مجتمع المعلومات والمعرفة وهو ما يعرف بـ "اقتصاد المعرفة" الذي اعطيت له عدة تعاريف على غرار التعريف الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة المنعقدة بجنيف سنة 2003؛ على أنه "المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها

واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم[24] "

ويساعد انتشار مجتمع المعلومات والمعرفة على تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية E.government، والبنوك الإلكترونيةE.Banking، والتجارة الإلكترونيةE.commerce، والإدارة الإلكترونية E.Management ، ويحتاج كل ذلك إلى التطوير المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة عن طريق زيادة أعداد الحواسيب الإلكترونية، واستخداماتها في المعاملات والوظائف وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات Internet وتطوير استخدام البرمجيات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتدريبية[25] . يظهر مما سبق أن القاعدة الاساسية للاقتصاد الرقمي هي الثلاثية (الاتصالات، التأثير والقيادة)؛ وبالتالي يتوجب على الذكاء الاقتصادي أن يرسخ ممارساته في الثقافة الرقمية. يصبح بذلك الاتصال مكونًا أساسيًا وشاملًا ودائمًا لوظيفة نظم المعلومات، تمامًا مثل الإدارة المالية، وإدارة المشروع، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة التغيير[26].

في مواجهة هذا الوضع الجديد ،اختارت المؤسسات الرقمنة لتظل قادرة على المنافسة، وبالتالي وجب عليها التحديث والتحول. فهي ملزمة بتغيير وضعها التنظيمي حتى تتمكن من تقديم منتجات مبتكرة وعالية الأداء. من اجل ذلك يكفي أن تتبع خطوات المعالجة التالية[27]:

- القيادةleaderchip، التي تتطلب إدارة على دراية بما يجري حولها، ذات رؤية مستقبلية، تطوعية ونموذجية؛
- اعادة تصميم الثقافة والتنظيم بمساعدة الموارد البشرية من حيث الخبرة والتدريب ودعم التغيير ؛
- تحيين وتحديث التكنولوجيا لتظل مرنة وفعالة ومبتكرة قدر الإمكان؛

- التسويق الذي يجب ان يلبي التوقعات الجديدة للعملاء؛
- التحكم في البيانات التي أصبحت جوهر الشركات، والتي تتطلب جهد كبير وعمل معقد ودقيق؛

2.4. تداعيات التحول الرقمي داخل المؤسسات الاقتصادية

في ظل التحولات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها العالم، يعتبر الذكاء الاقتصادي افضل وسيلة لتوفير المعلومات والتقليل من عدم التأكد في اتخاذ القرارات نظرا لحاجتها الى معلومات أكيدة وكاملة وقابلة للاستغلال في وسط بيئة écosystème معقدة وغير مستقرة.

لقد نتج عن الوضع الراهن لتسارع المؤسسات من أجل استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال للانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي ضرورة مراعاة مجموعة من الاعتبارات الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1.2.4. ادارة المعلومات gouvernance de l'information

اصبحت اليوم القدرة التنافسية للمؤسسات تعتمد بشكل كبير على قدرتها على الوصول للمعلومات المتاحة والمطلوبة والتعامل معها بفاعلية داخليا. وتعتبر الرقمنة فرصة كبيرة لمجال الذكاء الاقتصادي حيث أصبح الوصول الى جميع البيانات big datالان اكثر سهولة بفضل التكنولوجيا الرقمية.

2.2.4. استخدام الويب web 2.0 كوسيلة للحصول على المعلومات

الويب 0.2 هو الجيل الثاني من المجتمعات الافتراضية والخدمات المضافة على الانترنيت، إذ تحولت الانترنيت من مواقع ثابتة الى منصة للعمل، وهو عبارة عن مجموعة من التقنيات الجديدة والتطبيقات الشبكية التي ادت الى تغيير سلوك مستخدمي الانترنيت منتجين كانوا أو مستهلكين، كما يعتبر الويب 0.2 بيئة ملائمة لتحرير وانتاج المعلومات ليصبح بذلك لغة جديدة في ثورة المعلومات.

يعتبر الويب 2.0 احد وسائل اليقظة la veille بجميع أنواعها، بالنظر الى الكم الهائل من المعلومات التي يوفرها، وبالتالي استخدام الذكاء الاقتصادي من خلا ل البيانات والمعلومات المتوفرة بعد معالجتها والتأكد من صحتها واهميتها من قبل من أجل بناء تصور منطقي وعقلاني للقرارات التي تصب في فائدة المؤسسة للحفاظ على تنافسيتها ومنحها الافضلية من أجل التطور والتميز.

3.2.4. التحول الرقمي للإدارة

يجب ان تعتمد الادارة اليوم على الترتيبات الجماعية كالشبكات، والمجتمعات ذات الاهتمام، ومجموعات العمل، كي تتمكن من التأقلم بسرعة وبطريقة فعالة، بالإضافة الى ادارة معالجة البيانات والمعلومات التي يمكن ان تكون ضخمة[28].

3.4. دور التحول الرقمي في تحسين أداء الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية

إن التطورات الكبيرة والمتسارعة للأحداث في عصر المعلومات، والضغط الكبير لقوى السوق والمنافسة، والحركة الدائمة للمنتجين والمستهلكين، والابتكارات غير المسبوقة للتكنولوجيا في جميع المجالات، جعل الكثير من المؤسسات تجد صعوبة في مواكبة هذه التطورات بسبب كثرة المعلومات وتنوعها؛ ولهذا فقد بات سعي المؤسسات متمثل في التحول الرقمي مع حرصها على استخدام الذكاء الاقتصادي من أجل التقرب من محيطها وتعرف عليه من أجل تحليله.

تسمح الرقمنة للمؤسسة بتداول المعلومات بشكل اسرع وعلى نطاق اوسع بين مختلف الهياكل المتصلة بالشبكة. تعتبر طريقة العمل الجديدة وأساليب تنظيم العمل الجديدة، لاسيما، فيما يخص تعميم الابتكار أمرين أساسيين من أجل ضمان الاستمرارية وكسب اولى المراتب بين المتنافسين.

إن استخدام الذكاء الاقتصادي من أجل تزويد المدراء بالمعلومات الاستراتيجية اللازمة لاتخاذ القرار تصب في صالح العمل التعاوني، وهذا يعني أنه مفيد لتعزيز قوتها في التأثير على بيئاتها وقيادتها على جميع أصحاب المصلحة في الشركة.

اما فيما يخص البعد التنظيمي للمؤسسة الرقمية يمكن الحديث عن ثلاث خصائص أساسية للذكاء الاقتصادي متعلقة بقائد المؤسسة الذي يجب عليه اولا أن يتحكم في المعلومات الاستراتيجية التي تخص المؤسسة؛ ثانيا يجب ان تكون قراراته رشيدة، جيدة، ومناسبة في آن واحد؛ وثالثا وأخيرا، تعبئة الذكاء الجماعي من أجل مساهمة الجميع في بناء المعرفة المشتركة[29].

لقد استفادت الوظائف الاساسية للذكاء الاقتصادي (اليقظة، الحماية والتأثير) من رقمنة الاقتصاد، خاصة ان الطابع الرقمي للمعلومة يجعلها سهلة المعالجات المتعددة لاستعمالها في الذكاء الاقتصادي. ضف الى ذلك ربح الوقت وانخفاض التكاليف؛ مع امكانية التغلب على المسافات وامكانية استخدام قنوات المعلومات الدولية التي لم تكن متاحة من قبل.

من أجل اقامة نظام للذكاء الاقتصادي ناجح وفعال لا بد من نشر الوعي الرقمي وبدرجة أكبر الثقافة الرقمية التي تعتبر نقطة أساسية، فهي قبل كل شيء ثقافة مؤسسية جديدة. والافراد هم الذين سيقومون بالأعمال الرقمية لذا لا بد من ترسيخ فكرة التحول الرقمي واستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال عند الافراد المعنية بالتحول الرقمي من أجل تغيير وتعديل أساليب الادارة وتنظيم العمل من خلال تعزيز اللامركزية والتبادلات الأفقية وإنتاج روابط جديدة (داخلية أو خارجية)[30].

4.4. تحديات ومعوقات تطوير الذكاء الاقتصادي في زمن التحول الرقمي

الذكاء الاقتصادي موجود منذ زمن، غير أن التطورات السريعة للتكنولوجيا أوجدت واقع جديد وهو التحول الرقمي والرقمنة التي فرضت تحديات جديدة أمام المؤسسات الاقتصادية. تحديات يجب رفعها، ومعوقات يجب مواجهتها ومعالجتها.

1.4.4. التحديات

– الاسراع في عملية التحول الرقمي من خلال الاهتمام بالعنصر البشري (التكوين والتمكين والتشجيع على الابتكار وخلق روح العمل الجماعي)؛

– ضرورة اعتماد الذكاء الاصطناعي لابتكار وتطوير طرق جديدة لتحويل البيانات غير المنتظمة والكثيرة الى معلومات؛ اذا علمنا أن الحلول التي يقدمها الذكاء الاصطناعي ضرورية من أجل التحول الرقمي. تجدر الاشارة الى أن الجزائر قد قامت بإنشاء مدرسة وطنية للذكاء الاصطناعي وأخرى للرياضيات تيقنا منها أن المستقبل يكمن في الرقمنة.

– ارساء قاعدة قانونية متينة في مجال الرقمنة من أجل حماية البيانات والمعلومات وكل الجوانب التي تمس من قريب او من بعيد الرقمنة والذكاء الاقتصادي.

2.4.4. المعوقات

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون استفادة الذكاء الاقتصادي من الفرص التي تتيحها الرقمنة، نذكر منها:

– يعتبر نقص الاتصال والتنسيق في أنظمة الأنسجة الوطنية للذكاء الاقتصادي، لاسيما بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي تشهده الجزائر من أهم معوقات التنمية والتقدم في مجال الذكاء الاقتصادي، تتمثل أسباب هذا الضعف في غياب التحسيس، وغياب الاهتمام من طرف المحيط الأكاديمي مع نقص البحوث العلمية.

– تعاني المؤسسات الجزائرية من عدة صعوبات، فيما يتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات؛

– تأخر المجتمع الرقمي في الجزائر بسبب الامية العلمية والتكنولوجية، وضعف البنية التحتية للتكنولوجيا، وغياب الثقافة الرقمية.

مجلة (المُدبّـر) المجلد 09، العدد 01، 2022
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 177-204

5. خاتمة:

ان التعامل مع المعلومة داخل المؤسسة ليس وليد اليوم وانما طريقة التعامل معها والاهتمام الكبير بتسييرها باعتبارها مورد فاعل ومهم في محاولة فهم سلوكيات المؤسسة هو الذي أعطي المعلومة مكانة هامة داخل المؤسسة وباتت عملية الحصول عليها والمحافظة عليها من بين اهتمامات أي مؤسسة تسعى الى تكوين رصيد معلوماتي تلجأ اليه عند الحاجة لتحويلها الى شكل قرارات في الزمان والمكان المناسبين لتحقيق الاهداف.

يهتم الذكاء الاقتصادي من خلال استعمال المعلومات بكل ما يؤثر على المؤسسة في كل ميادين نشاطاتها، كما يهدف إلى تحليل وتشفير أعمال مختلف الفاعلين. حيث أصبح الذكاء الاقتصادي عنصرا أساسياً في بناء استراتيجية المؤسسة، لما له من تأثير على عملية اتخاذ القرار.

يسمح التحول الرقمي للمؤسسة بتداول المعلومات بشكل اسرع وعلى نطاق اوسع بين مختلف الهياكل المتصلة بالشبكة. تعتبر طريقة العمل الجديدة وأساليب تنظيم العمل الجديدة، لاسيما، فيما يخص تعميم الابتكار، أمرين أساسيين من أجل ضمان الاستمرارية وكسب اولى المراتب بين المتنافسين.

بالنسبة للفرضيات فقد تبين أن مسألة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتطلب معالجة كم كبير من المعلومات المتاحة في محيط المؤسسة والتي أصبحت عملية الحصول عليها أسهل وأسرع مع وجود الانترنت، الا أن الكم الكبير من المعلومات والتراكم العشوائي لها لا يساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات الملائمة والصائبة؛ بالتالي فالامر يتعدى التراكم العشوائي للمعلومات بكل أنواعها، بل يتطلب الامر انتاج معرفي مهيكل من أجل منح المؤسسات الافضلية التنافسية .

أما فيما يخص التحول الرقمي فقد تبين أنه كلما أسرعت المؤسسات في تحولها الرقمي، كلما تعززت مكانة قطاع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية.

من خلال استعراضنا للموضوع وعلى ضوء ما سبق، يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

– الذكاء الاقتصادي هو نظام يشمل مجموعة من التطبيقات والتكنولوجيات التي من شأنا جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لاتخاذ القرارات، وهو يتكون من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في اليقظة، الحماية والتأثير؛

–يكتسي الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة كونه يساهم في حماية المنظمة من التهديدات ويمكنها من معرفة الفرص واقتناصها، كما تستطيع بواسطته أن تتكيف مع قواعد السوق، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تنافسيتها وتحقيق أهدافها، كما يعتبر أداة للتطوير والإبداع، فالذكاء الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المنظمة؛

– يرتكز الاقتصاد الرقمي على الثلاثية (الاتصالات، التأثير والقيادة)؛ وبالتالي يتوجب على الذكاء الاقتصادي أن يرسخ ممارساته في الثقافة الرقمية، لكي يستفيد من هذا النمط الجديد للاقتصاد.

–تعاني الجزائر من تأخر مستواها التكنولوجي والتنافسي حيث تعرف تأخر نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي، إضافة إلى تدني المستوى التكنولوجي وغياب الثقافة المعلوماتية ونقص البحث والتطوير لدى أغلب المنظمات الجزائرية كما تعاني من مشكل نقص المعلومات في مختلف المجالات.

أخذا بالحسبان ما تم التوصل اليه في هذه الدراسة، نقترح التوصيات التالية:

– إشراك المؤسسات الاقتصادية في إثراء سياسة الدولة للذكاء الاقتصادي من أجل تحفيزها وجعلها تدرك مدى أهمية نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات؛

– الاسراع في استكمال سن القوانين المرتبطة بالمجالات الجديدة التي نشأت من جراء التحول الرقمي من أجل ارساء قاعدة قانونية تحفظ حق الدولة وحق المنتجين والمستهلكين على حد السواء؛

– خلق بيئة حاضنة لخريجي الجامعات من أجل تشجيع الابتكار؛

– دعم نقل التكنولوجيا من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات الاجنبية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من أجل تحريك دواليب الاقتصاد.

5. المراجع:

[1] Sophie. L , 2002, les réalités de l'intelligence économique en PME, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Toulon et var.

[2] Jean-Louis Monino, 2013, l'information au cœur de l'intelligence économique stratégique, en ligne, consulté le 12 mars 2022, https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations.

[3] Henri MARTRE, 1994, l'intelligence économique et stratégie des entreprises, Edition la documentation française, paris.

[4]خالد قاشي، رافع نادية، 2015، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم ادارة العلاقة مع الزبون في منظمات الاعمال الدولية، مجلة الردة لاقتصاديات الاعمال، العدد1.

[5] Abdelkader BAAZIZ et autres, 21et 22 mai, 2014, « quels modèles de l'intelligence économique pour l'Algérie, quelques pistes de réflexion », séminaire international sur l'intelligence économique, enjeu majeur de compétitivité, HEC, Alger .

[6] ابو بكر خوالد،2018، " نحو اقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر" تحليل الواقع، الجهود والمعوقات، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد، 9.

[7] AFNOR, définition de la veille document en ligne, consulté le 22 février2022, http://www.afnor.fr/portail.asp.

[8] Marie Christine CHALUS-SAUVANNET, décembre 2008, intégration de la dans le système organisationnel de l'entreprise, revue des sciences de gestion, n°218.

[9] VIDAL .P. et PETIT V. 2009, système d'information organisationnel, Pearson éducation, Paris, p. 133.

[10] Claud REVEL, , 2007, l'influence, volet offensive de l'intelligence économique, paru dans « intelligence économique et gouvernance compétitive », Edition la documentation française.

[11] خالد احمد علي محمود،2019، العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

[12] Bournois F. et Romani P.J. 2000 l'intelligence économique et stratégie dans les entreprises françaises ; Economica , paris.

[13] شمس ضياء خلفاوي، 2013، الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، ص. 228.

[14]ابو بكر خوالد: 2018،" نحو اقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر" تحليل الواقع، الجهود والمعوقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، مجلة جامعة بابل للعلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد9.

[15] نفس المرجع.
[16]كمال رزيق وخالد الخطيب، 23-26 أفريل 2012، "اهمية ذكاء الاعمال في تطوير وتحسين اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة، عمان الاردن.
[17] Conseil National Economique et Social 24ème session plénière, novembre 2014, Les exigences de mutation du système d'information économique et sociale : Contribution au débat national, P. 101. Novembre 2014
[18]مصطفى بودرامة، 2018، واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01.
[19] التصنيف العالمي 2009/2008/ تقرير التنافسية العالمية على الخد تم الاطلاع علية بتاريخ 26 فيفري 2022، //https://www.marefa.org
[20] المرسوم التنفيذي رقم 08-101 المؤرخ في 25 مارس 2008 المتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، المادة 6، الجريدة الرسمية رقم 17 الصادرة بتاريخ 30 مارس 2008.
[21] Manuel de formation en économie numérique en Algérie, ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, direction générale de l'intelligence économique, des études et de la prospective, septembre 2010.
[22] L'intelligence économique en Algérie, https://portail-intelligence-afrique.com/intelligence-economique-algerie/ consulté le 1er mars 2022.
[23] خطاب السيد الامين العام .بعنوان "آفاق التحول الرقمي في الجزائر" على الخط، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 مارس 2022 https://www.unescwa.org
[24] مشروع إعلان المبادئ، "بنـاء مجتمـع المعلومـات: تحد عالمي في الألفيـة الجديدة" 2003، القمـة العالميـة،
لمجتمـع المعلومـات، على الخط، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 مارس 2022، https://www.itu.int/dms_pub/itu
[25] فريد النجار،2007، الاقتصاد الرقمي، الدار الجامعية، مصر.
[26] قريني فارس، ذكاء الاعمال الاقتصادية في مواجهة التحول الرقمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة العدد 6.
[27] BRASSEUR Martine, BIAZ Fatine, 2018/2 , « L'impact de la digitalisation des organisations sur le rapport au travail : entre aliénation et émancipation », Question(s) de management, 2018/2 (n° 21) : 10.3917/qdm.182.0143. URL : https://www.cairn.info/revue-questions-de-management-2018-2-page-143.htm
[28] M.ZACKLAD et autres,2020, transition numérique, une approche info-communicationnelle ? en ligne, consulté le 30 mars 2022, https://www.cairn.info/revue-approches-theoriques-en-informationcommunication.

[29] قريني فارس، ذكاء الاعمال الاقتصادية في مواجهة التحول الرقمي، مرجع سابق
[30] نفس المرجع.